الأمم المتحدة

A/59/PV.50

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **٥٠**
الاثنين، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، الساعة ٩/٣٠
نيويورك

الرئيس: السيد جان بينغ ..... (غابون)

افتُتحت الجلسة الساعة ٩/٤٠.

البند ١٦ من جدول الأعمال

انتخابات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وانتخابات أخرى: انتخاب سبعة أعضاء للجنة البرنامج والتنسيق

مذكرة من الأمين العام (A/59/131)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): عملا بمقرر الجمعية العامة ٤٥٠/٤٢ بتاريخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، تنتخب الجمعية أعضاء لجنة البرنامج والتنسيق لدى قيام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بترشيحهم.

معروض على الجمعية الوثيقة A/59/131، التي تتضمن ترشيحات قدمها المجلس الاقتصادي والاجتماعي لملء المقاعد التي ستشغر في اللجنة بانتهاء عضوية إثيوبيا وأوروغواي وتونس وجمهورية كوريا والصين ونيجيريا واليابان، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

ويجوز أن يُعاد فورا انتخاب هذه الدول.

وأود أن أذكِّر الأعضاء بأن الدول التالية ستظل أعضاء في اللجنة بعد ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، أرمينيا، ألمانيا، إندونيسيا، أوكرانيا، جمهورية إيران الإسلامية، باكستان، البرازيل، بنن، جزر البهاما، جزر القمر، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، زمبابوي، سويسرا، غابون، فرنسا، كندا، كوبا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، نيكاراغوا، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية.

ولذلك لا يجوز ترشيح تلك الدول الـ ٢٧ في هذه الانتخابات.

أود الآن أن أبلغ الأعضاء بأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي رشح الدول الأعضاء التالية.

الدول الأفريقية الثلاث المرشحة لشغل المقاعد الثلاثة الشاغرة هي الجزائر وغانا وكينيا.

الدول الآسيوية الثلاث المرشحة لشغل المقاعد الثلاثة الشاغرة هي جمهورية كوريا والصين واليابان.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

04-60479 (A)
0460479

الدولة المرشحة من دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لشغل المقعد الشاغر هي جامايكا.

وفقا للمادة ٩٢ من النظام الداخلي، تجرى جميع الانتخابات بالاقتراع السري، ولا يجوز فيها تقديم مرشحين. ومع ذلك، أود أن أذكِّر بالفقرة ١٦ من المقرر ٤٠١/٣٤، التي تقرر بموجبها أن تصبح ممارسة الاستغناء عن إجراء اقتراع سري لانتخابات أعضاء الهيئات الفرعية حين يتفق عدد المرشحين مع عدد المقاعد الواجب ملؤها، قاعدة، ما لم يطلب أحد الوفود صراحة إجراء التصويت في انتخاب بعينه.

ونظرا لعدم وجود هذا الطلب، هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر الشروع في الانتخاب على أساس الاستغناء عن إجراء الاقتراع السري؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بما أن عدد الدول المرشحة من بين المجموعات الإقليمية الثلاث يتفق مع عدد المقاعد الواجب ملؤها في كل واحدة من تلك المجموعات، سأعتبر إذًا أن الجمعية ترغب في إعلان انتخاب تلك الدول التي رشحها المجلس الاقتصادي والاجتماعي من بين الدول الأفريقية والدول الآسيوية ودول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي – وهي بالتحديد جامايكا والجزائر وجمهورية كوريا وغانا والصين وكينيا واليابان – أعضاء في لجنة البرنامج والتنسيق لمدة ثلاث سنوات ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أهنئ الدول السبع التي انتُخبت أعضاء في لجنة البرنامج والتنسيق.

وبهذا نكون قد اختتمنا نظرنا في البند ١٦ من جدول الأعمال.

البند ١٧ من جدول الأعمال

تعيينات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وتعيينات أخرى

(ز) تعيين أعضاء في لجنة المؤتمرات

مذكرة من الأمين العام (A/59/107)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): كما هو مشار إليه في الوثيقة A/59/107، وبما أن مدة عضوية إثيوبيا والأردن وتونس وجامايكا والنمسا ونيبال والولايات المتحدة الأمريكية سوف تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، فإنه يلزم أن يعين رئيس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين هذه سبعة أعضاء لملء الشواغر في لجنة المؤتمرات. وسيعمل الأعضاء الجدد لمدة ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

بعد إجراء مشاورات مع رؤساء المجموعات الإقليمية لأفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأوروبا الغربية ودول أخرى، عينت جامايكا والصين وكينيا ومصر والنمسا ونيبال والولايات المتحدة الأمريكية أعضاء في لجنة المؤتمرات لمدة عضوية تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة أحاطت علما بتلك التعيينات؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة تقرر اختتام نظرها في البند الفرعي (ز) من البند ١٧ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

(ح) تعيين أعضاء في وحدة التفتيش المشتركة

مذكرة من الأمين العام (A/59/108)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): كما يرد في الوثيقة A/59/108، فإن الجمعية العامة مطالبة خلال الدورة التاسعة والخمسين بتعيين أربعة أعضاء لملء الشواغر في وحدة التفتيش المشتركة التي ستنجم عن انتهاء مدة عضوية السيدة دوريس برتراند ماك (النمسا) والسيد أيون غوريتا (رومانيا) والسيد ولفغانغ م. مونش (ألمانيا) والسيد لويس – دومينيك ويدراوغو (بوركينا فاسو) في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

وكما يرد أيضا في الوثيقة A/59/108، وعملا بالفقرة ١ من المادة ٣ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، فإن على رئيس الجمعية العامة أن يجري مشاورات مع الدول الأعضاء لوضع قائمة البلدان الأربعة التي سيطلب إليها اقتراح مرشح لتعيينه في وحدة التفتيش المشتركة.

وبعد إجراء المشاورات الضرورية، أود أن أبلغ الجمعية العامة بالمعلومات التي تلقيتها من رؤساء مجموعات الدول كل على حدة.

رشحت مجموعة الدول الأفريقية السنغال للمقعد الوحيد المخصص للمجموعة. ورشحت مجموعة دول أوروبا الشرقية هنغاريا للمقعد الوحيد المخصص للمجموعة. ورشحت مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى تركيا وفرنسا للمقعدين المخصصين لها.

ووفقا للفقرة ١ من المادة ٣ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، سيطلب بناء عليه إلى كل من تركيا والسنغال وفرنسا وهنغاريا تقديم أسماء المرشحين وسيرهم الذاتية التي توضح مؤهلاتهم ذات الصلة بالمناصب التي سيشغلونها.

بعد إجراء المشاورات المشار إليها في الفقرة ٢ من المادة ٣ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، بما فيها المشاورات مع رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومع الأمين العام بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة، أود أن أقترح على الجمعية قائمة المرشحين المؤهلين للتعيين في وحدة التفتيش المشتركة.

وبهذا اختتمنا المرحلة الحالية من نظرنا في البند الفرعي (ح) من البند ١٧ من جدول الأعمال.

البند ٢٥ من جدول الأعمال

تنفيذ قرارات الأمم المتحدة

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أفهم أنه ليس هناك أي طلب للنظر في هذا البند خلال هذه الدورة.

هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في تأجيل النظر في هذا البند إلى الدورة الستين، وفي ضمه إلى جدول الأعمال المؤقت للدورة الستين؟

تقرر ذلك.

البند ٥٦ من جدول الأعمال (تابع)

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى

(ط) التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرانكفونية

مشروع قرار (A/59/L.19)

(ي) التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي

مشروع قرار (A/59/L.5/Rev.2)

(ف) التعاون بين الأمم المتحدة ومنتدى جزر المحيط الهادئ

مشروع قرار (A/59/L.11)

(ر) التعاون بين الأمم المتحدة وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية

مشروع قرار (A/59/L.14)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يذكر الأعضاء أن الجمعية ناقشت هذا البند من جدول الأعمال وبنوده الفرعية من (أ) إلى (ر) في جلساتها العامة من ٣٨ إلى ٤٠ المعقودة بتاريخ ٢١ و ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.

أعطي الكلمة لممثل شيلي كي يتولى عرض مشروع القرار A/59/L.5/Rev.2.

السيد دنوسو (شيلي) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أبلغ الجمعية العامة بأننا توصلنا، عقب مشاورات مكثفة مثمرة بين الأطراف المعنية، إلى توافق في الآراء على مشروع القرار A/59/L.5/Rev.2 عن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي. ونود أن نشكر مقدمي مشروع القرار من كل مناطق العالم الذين تجاوز عددهم المائة. وقد انضمت البلدان التالية إلى قائمة مقدميه: أستراليا، إستونيا، بوروندي، تونس، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، قبرص.

ونفهم أن عبارة ''المجاملات المعتادة'' في الفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار تعني أنه لن يستبعد أي مشارك من المؤتمر العالمي الثاني لرؤساء البرلمانات المقرر عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ بمقر الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل سان تومي وبرينسيبي كي يتولى عرض مشروع القرار A/59/L.14.

السيد فريرا (سان تومي وبرينسيبي) (تكلم بالانكليزية): باسم أنغولا والبرازيل والبرتغال وتيمور - ليشتي والرأس الأخضر وغينيا - بيساو وموزامبيق وسان تومي وبرينسيبي، يشرفني أن أتولى عرض مشروع القرار A/59/L.14 في إطار البند ٥٦ (ر) من جدول الأعمال المعنون ''التعاون بين الأمم المتحدة وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية''.

لقد تأسست جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية (الجماعة) في ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٦ ومنحت مركز المراقب في الأمم المتحدة بتاريخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. والجماعة تضم ٢٤٠ مليون نسمة في ثمانية بلدان في أربع قارات. ودولها الأعضاء تنتمي إلى منظمات إقليمية مثل الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي ومنظمة الدول الأمريكية ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا.

وتولي الجماعة اهتماما خاصا للحالة السياسية في غينيا - بيساو. ففي الأسبوع الماضي اجتمع مجلس وزراء الجماعة في لشبونة وقرر تأسيس مكتب مؤقت للجماعة في غينيا - بيساو. وسيمد ذلك المكتب يد المساعدة إلى غينيا - بيساو في حوارها الوطني وسعيها إلى المصالحة الوطنية وكذلك في تحديد احتياجاتها المحددة العاجلة ليتمكن البلد من العودة إلى درب الاستقرار.

وبالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والممثل الخاص للأمين العام في غينيا - بيساو، نساعد في بناء الثقة على الصعيد الوطني. والجماعة على يقين بأن الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية التي تنتمي إليها غينيا - بيساو ستعمل في تعاون وثيق من أجل إنقاذ البلد من دورة العنف والفقر وانعدام الاستقرار والعزلة.

وتدلل أعمال الجماعة على أننا دأبنا على تطبيق قواعد تعددية الأطراف وعلى التعاون مع الأمم المتحدة.

والآن، نريد إضفاء الطابع الرسمي على ذلك الدور وتوسيع ذلك التعاون بالمساهمة في التنمية والأمن الدولي. ونود أن نرى، على سبيل المثال، إقامة تعاون مثمر مع الأمم المتحدة كي يتسنى للجماعة أن تساهم في تنفيذ أهداف إعلان الألفية.

في الفقرة ١ من منطوق مشروع القرار، تدعو الجمعية العامة الأمين العام إلى إجراء مشاورات مع الأمين التنفيذي لجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية بغية تعزيز التعاون بين الأمانتين. وفي ذلك الصدد، تمثل الجهود المشتركة الرامية إلى تحقيق الوساطة السياسية، كما هو الحال في غينيا – بيساو، أحد الميادين التي يمكن استكشافها.

وفي الفقرة ٢ من المنطوق، تطلب الجمعية إلى الوكالات المتخصصة وإلى هيئات وبرامج الأمم المتحدة الأخرى أن تتعاون تحقيقا لهذه الغاية مع الأمين العام والأمين التنفيذي لجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية. وأود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى حقيقة أن الجماعة سبق أن وقّعت على اتفاق تعاون مع عدد من هيئات ووكالات الأمم المتحدة – على وجه التحديد، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وبرنامج الأغذية العالمي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية – لكن العمل المطلوب إنجازه أكثر من ذلك بكثير.

أخيرا، يطلب مشروع القرار إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن تنفيذ هذا القرار إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين.

إن أعضاء الجماعة يرفعون مشروع القرار هذا إلى الجمعية بغية النظر فيه. وتود وفودنا أن تعرب عن شكرها لجميع الدول الأعضاء على النظر في مشروع القرار. ويحدونا الأمل أن يعتمد بتوافق الآراء.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل لبنان كي يتولى عرض مشروع القرار A/59/L.19.

السيد عساف (لبنان) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم وأعرض مشروع القرار A/59/L.19 بالنيابة عن الجماعة الفرانكفونية ومقدمي المشروع المعنون ”التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرانكفونية“.

إن لبنان – الذي تشرف باستضافة مؤتمر القمة التاسع للبلدان الفرانكفونية في عام ٢٠٠٢، الذي كُرس لموضوع ”الحوار بين الثقافات“ – يظل أمينا مخلصا لتراثه الفرانكفوني وسيواصل الاضطلاع بدوره في المنظمة الدولية للفرانكفونية.

وأود أن أشكر الأمين العام على تقريره العالي الجودة (A/59/303) المقدم في إطار البند ٥٦ من جدول الأعمال المعنون ”التعاون الدولي بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى“ – لا سيما القسم العاشر من التقرير، عن المنظمة الدولية للفرانكفونية. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام للمنظمة الدولية للفرانكفونية على جهوده الدؤوبة للارتقاء بدور المنظمة الدولية للفرانكفونية وتطوير علاقاتها مع الأمم المتحدة على حد سواء.

مشروع القرار المعروض علينا شارك في تقديمه ٧٧ بلدا. وهو يتألف من ١٠ فقرات في ديباجته و ١٦ فقرة في منطوقه. ويعكس الجزء الخاص بالديباجة أهمية التعاون الإقليمي في العلاقات المتعددة الأطراف وفي إرساء الديمقراطية وتطويرها، فضلا عن احترام الحوار بين الحضارات والتنوع الثقافي واللغوي. وهو يذكِّر بأهمية مكافحة الفقر وأهمية المبادئ التي يرتكز عليها التعاون بين المنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية والأمم المتحدة.

ويبين الجزء الخاص بمنطوق القرار المشاركة الإيجابية لمنظمة الفرانكفونية في عمل الأمم المتحدة والتعاون بين

المنظمتين لأجل منع الصراعات وغير ذلك من الميادين ذات الفائدة المشتركة، فضلا عن دور منظمة الفرانكفونية في المؤتمرات الدولية، تحت رعاية الأمم المتحدة.

ويرحب منطوق القرار أيضا بتكريس مؤتمر القمة العاشر للتضامن من أجل التنمية المستدامة. فهو يبيِّن التعاون الموجود بين منظمة الفرانكفونية والأمم المتحدة وبين المنظمة والوكالات المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة وذلك لتعزيز التنمية والقضاء على الفقر.

أخيرا، وبالنيابة عن مقدمي مشروع القرار، يسعدني أن أدعو الجمعية العامة إلى توفير دعمها الكامل لمشروع القرار A/59/L.19.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تبتّ الجمعية الآن في مشاريع القرارات A/59/L.5/Rev.2، A/59/L.11، A/59/L.14 و A/59/L.19.

نبدأ أولا بمشروع القرار A/59/L.5/Rev.2، المعنون ''التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي''.

ومنذ عرض مشروع القرار، انضمت الكاميرون إلى قائمة مقدميه.

هل لي أن اعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/59/L.5/Rev.2 بدون تصويت؟

اعتمد مشروع القرار *A/59/L.5/Rev.2* (القرار ٥٩/١٩).

الرئيس (تكلم بالفرنسية): ننتقل الآن إلى مشروع القرار A/59/L.11، المعنون ''التعاون بين الأمم المتحدة ومنتدى جزر المحيط الهادئ''.

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد بوتنارو (رئيس فرع شؤون الجمعية العامة، إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ الممثلين بأنه في الفقرة ١٧ من منطوق مشروع القرار A/59/L.11، تدعو الجمعية مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى تقديم الدعم التقني إلى أعضاء منتدى جزر المحيط الهادئ وللإسهام في الجهود الإقليمية الرامية إلى تعزيز الوعي والمعرفة بجميع المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

ويتوخى تمويل هذا النشاط من الموارد الإضافية في الميزانية. وهكذا، لا يترتب على مشروع القرار أية اعتمادات إضافية في ميزانية السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): قبل البت في مشروع القرار A/59/L.11، أود أن أبلغ الجمعية أنه منذ عرضه، انضمت البلدان التالية إلى قائمة مقدميه: أرمينيا، إندونيسيا، أوكرانيا، أيرلندا، أيسلندا، بروني دار السلام، بلغاريا، تايلند، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، سانت كيتس ونيفس، سورينام، غرينادا، كوستاريكا، ليتوانيا، ماليزيا، نيبال، الهند، واليابان.

هل لي أن اعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/59/L.11 من دون تصويت؟

اعتمد مشروع القرار *A/59/L.11* (القرار ٥٩/٢٠).

الرئيس (تكلم بالفرنسية): عنوان مشروع القرار A/59/L.14 هو ''التعاون بين الأمم المتحدة وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية''.

هل لي أن اعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/59/L.14 من دون تصويت؟

اعتمد مشروع القرار *A/59/L.14* (القرار ٥٩/٢١).

الرئيس (تكلم بالفرنسية): عنوان مشروع القرار A/59/L.19 هو ”التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرانكفونية“.

قبل أن نبت في مشروع القرار، أود أن أبلغ الجمعية أنه منذ عرضه، انضمت البلدان التالية إلى قائمة مقدميه: تايلند وكوستاريكا وليختنشتاين.

هل لي أن اعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/59/L.19 من دون تصويت؟

اعتمد مشروع القرار *A/59/L.19* (القرار ٥٩/٢٢).

الرئيس (تكلم بالفرنسية): هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البنود الفرعية (ح) و (ط) و (ف) و (ر) من البند ٥٦ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٠.